تحرك عاجل

تأجيل محاكمة ناشطين والإبقاء عليهم في السجن

يستمر احتجاز المدافعة عن حقوق الإنسان يارا سلاّم والناشطة المعروفة سناء أحمد سيف و21 شخصاً آخر تجري محاكمتهم لخرق قانون الاحتجاجات القمعي في مصر بعد قرار المحكمة تأجيل جلسة المحاكمة حتى 11 أكتوبر/تشرين الأول. وإذا ما وجد الناشطون مذنبين، فسيواجهون أحكاماً بالسجن تصل إلى خمس سنوات.

فقد تقرر تأجيل جلسة محاكمة الناشطين الثلاثة والعشرين، التي عقدت في معهد طرة للشرطة، بالقاهرة الكبرى، في 13 سبتمبر/أيلول 2014، بحضور المحامين والصحفيين فقط. ورفضت هيئة المحكمة طلباً تقدم به محامو الدفاع للإفراج المؤقت عن المعتقلين، ما يؤدي إلى إطالة فترة احتجازهم لشهر آخر دونما مبرر.

وبين المعتقلين الثلاثة والعشرين **يارا سلاّم**، وهي ناشطة في مضمار حقوق الإنسان تعمل لدى "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، والناشطة المعروفة **سناء أحمد سيف**، التي أفرج عن شقيقها الناشط البارز علاء عبد الفتاح بالكفالة في 15 سبتمبر/أيلول.

وقبض على الناشطين الثلاثة والعشرين عقب تفريق قوات الأمن مظاهرة ضد قانون الاحتجاج القمعي المصري في ضاحية هليوبوليس، بالقاهرة، مساء 21 يونيو/حزيران. وطبقاً لمحامي الدفاع، من غير الواضح ما إذا كان جميع من ألقي القبض عليهم هم من المشاركين في المظاهرة، فليس ثمة أدلة تشير إلى أن يارا سلاّم كانت حاضرة فيها بأي صورة من الصور. إذ عرض الادعاء العام، أثناء جلسة المحاكمة في 13 سبتمبر/أيلول شريط فيديو كدليل مزعوم على أنها كانت حاضرة في المظاهرة؛ وهي تهمة يرفضها محامو الدفاع بسبب عدم وضوح شريط الفيديو الذي قدم كدليل في القضية. وطبقاً لأقوال المحامين، أظهرت الأدلة السمعية-البصرية التي قدمت أثناء المحاكمة أيضاً من يطلق عليهم "المواطنين الشرفاء"، الذين يعتقد أنهم مجرد أفراد يرتدون ملابس مدنية على صلة بقوات الأمن، وهم يستخدمون العنف ضد المحتجين لتبرير تفريق الاحتجاج من جانب قوات الأمن. وأظهرت إحدى صور الفيديو هؤلاء الأفراد وهم يحملون الأسلحة، بما في ذلك مسدس وقضيب حديدي.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات المصرية إلى الإفراج عن يارا سلاّم فوراً ودون قيد أو شرط، نظراً لكونها سجينة رأي معتقلة لسبب وحيد هو ممارستها حقها في حرية التعبير والتجمع السلميين؛
- لدعوتها إلى الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أي شخص معتقل حصراً لممارسته حقه في حرية التجمع السلمي؛

- لحضها على ضمان الإفراج عن المتهمين الآخرين ما لم يقدموا إلى المحاكمة وفق إجراءات تتماشى تماماً مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتوجه إليهم تهم جنائية معترف بها لا تجرّم ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 29 أكتوبر/تشرين الأول 2014 إلى:

النائب العام
هشام محمد زكي بركات
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي،
1 شارع "26 يوليو"
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 4716 577 2 202+؛ 7165 575 2 202+ (يجري إغلاق الفاكس بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي، توقيت غرينيتش+2)
طريقة المخاطبة: عزيزي السيد المستشار

الرئيس
عبد الفتاح السيسي
مكتب الرئيس
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 1441 391 2 202+
طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان
ماهي حسن عبد اللطيف
قسم الشؤون متعددة الأطراف والأمن الدولي
وزارة الخارجية
كورنيش النيل، القاهرة
جمهورية مصر العربية
فاكس: 9713 574 2 202+
بريد إلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 164/14. ولمزيد من المعلومات: www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/040/2014/en

تحرك عاجل
تأجيل محاكمة ناشطين والإبقاء عليهم في السجن

معلومات إضافية
طبقاً لشهادات جمعتها "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، أخذت مجموعات من الرجال تلقي بشظايا زجاج على المحتجين الذين حاولوا القيام بمسيرة نحو قصر "الاتحادية" الرئاسي في وقت مبكر من مساء 21 يونيو/حزيران 2014، وقامت لاحقاً بمهاجمتهم، حاملة السكاكين والسيوف. وعندما وصل المتظاهرون ميدان الاسماعيلية في القاهرة، أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع عليهم، ففرقتهم ولاذوا بالشوارع الجانبية. ثم قامت بالقبض على نحو 30 شخصاً من مسرح الحدث، حيث تكفل من يسمون "بالمواطنين الشرفاء"، وهم مجموعات تدعم السلطات، بالقبض على بعضهم.

وأفرج عن بعض من قبض عليهم، ولكن النيابة العامة أمرت بتوقيف 23 ممن قبض عليهم على ذمة التحقيق. واستجوبت قوات الأمن المشتبه بهم بحضور المحامين، وفق ما نقله محامو دفاع إلى منظمة العفو الدولية. وفي 23 يونيو/ حزيران، أمرت النيابة العامة بحبس 23 شخصاً على ذمة التحقيق وأمرت بالإفراج عن شخص واحد آخر، وهو عمر أحمد محمد محمود.

وأحالت النيابة العامة 22 من المعتقلين إلى المحاكمة في 25 يونيو/حزيران، ومعهم عمر أحمد محمد محمود. ويواجه معتقل آخر طفل قبض عليه في21 يونيو/حزيران، وهو إسلام توفيق محمد حسن، المحاكمة أمام محكمة الأحداث في قضية مختلفة.

ويار سلاّم مدافعة عن حقوق الإنسان تعمل حالياً في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية". وهي معروفة كذلك بعملها من أجل حقوق المرأة، بما في ذلك أثناء عملها في وظيفة سابقة مع المنظمة غير الحكومية "نظرة للدراسات النسوية". وكانت تسير في منطقة الاحتجاج مع ابنة عمها وتشتري الماء من أحد الأكشاك عندما اقتربت منهما مجموعة من الرجال بملابس مدنية. واستدعت المجموعة قوات الأمن، التي قامت باعتقال كلتا المرأتين. وأخلي سبيل ابنة عم يارا سلاّم لاحقاً، ولكن استمر احتجاز يارا سلاّم. وتركز التحقيق مع يارا سلاّم على طبيعة عملها مع "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" وإدارتها، حسبما ذكرت المبادرة لمنظمة العفو الدولية.

وتقبع يارا سلاّم والنساء الأخريات اللاتي يخضعن للمحاكمة في سجن القناطر. بينما يحتجز الرجال في سجن طرة.

ويحاكم المتهمون بتهم المشاركة في مظاهرة غير مرخصة عرضت النظام والأمن العامين للخطر؛ وبتخريب الممتلكات؛ وباستعراض القوة بغرض تخويف المارة وتهديد حياتهم؛ والمشاركة في تجمع يزيد على خمسة أشخاص لتعكير صفو النظام العام وارتكاب جرائم.

ويتعين على منظمي الاحتجاجات، بموجب القانون رقم 107 لسنة 2013 الخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، تقديم خطط سيرهم إلى السلطات، التي تملك صلاحيات واسعة في أن تلغي أو تغير مسار المظاهرات المقترحة. ووقع الرئيس عدلي منصور القانون في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.
الاسماء: سناء أحمد سيف، محمد أحمد يوسف سعد، بسام محمد علي السعيد، أحمد سمير محمود محمد، إسلام توفيق محمد حسن، ياسر سمير فضل سيد، إبراهيم أحمد السعيد عبد الرحمن، سلوى عبود علي محرز، كريم مصطفى ياسين، يارا سلاّم، إسلام محمد عبد الحميد محمد، ناهد شريف عبد الحميد السيد، فكرية محمد محمد، محمد أنور مسعود، حنان مصطفى أحمد سليمان، معتز محمود منصور راغب، محمد السعيد السيد، أحمد محمد عبد الحميد محمد، محمود هشام حسنين عبد العزيز، مؤمن محمد رضوان، محمد السيد محمد، مصطفعى محمد إبراهيم، سمر إبراهيم محمود إبراهيم.

النوع الاجتماعي: ذكور وإناث

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 164/14 رقم الوثيقة: MDE 12/051/2014 تاريخ الإصدار: 17 سبتمبر/أيلول 2014